

سياسة السادات حيال الصراع العربي - الاسرائيلي

جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١، القاهرة: مكتبة
مدبولي، ١٩٨٨، ٤٢٠ صفحة.

لم تستطع، ولن تستطع، أية دولة عربية ان تباري مصر في تأثيرها في القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، منذ بروز هاتين المسألتين حتى الآن. فموقعها الاستراتيجي، في قلب الوطن العربي، على الطريق الرئيس للتجارة الدولية بين الامبراطوريات الغربية ومستعمراتها الشرقية، والتشكّل المبكر للدولة المصرية الحديثة، بكتلتها السكانية الكبيرة، جعلها من مصر مركزاً لحركة التحرر القومي العربي المعاصرة وللنظام الاقليمي العربي، وعاملاً هاماً في النظام العالمي، وحدداً لها، مع الجوار الجغرافي بين مصر وفلسطين، دوراً مؤثراً في الشأن الفلسطيني والصراع مع اسرائيل، وللذين شكلا ركناً أساسياً من أركان السياسة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وبعدها، على السواء.

وإذا ما تأملنا في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي، سنجد ان أهمّ القرارات المؤثرة في مسار هذا الصراع هي قرارات مصرية في المقام الاول: حرب العام ١٩٤٨، وحرب العام ١٩٥٦، وانشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وحرب العام ١٩٦٧، وحرب العام ١٩٧٣، والصلح مع اسرائيل، الخ. وحتى حينما تفقد مصر نفوذها وموقعها القيادي في النظام العربي، فان دورها الحاسم في اطار هذا الصراع يتراجع قليلاً، أو يتجمد في أقصى الاحوال. وهذا ما لمسناه في العقد المنصرم، عندما عزلت مصر عن المجموعة العربية بقرار من «قمة بغداد»، في العام ١٩٧٨. فالدول العربية الأخرى لم تقدر، بعد عشر سنوات من دون مصر، ان تتقدّم خطوة واحدة في اتجاه حل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، لا حرباً ولا سلباً، واضطرت، في نهاية المطاف، الى التراجع عن ذلك القرار واستئناف مسيرة البحث عن هذا الحل بمعوية مصر، بعدما تعذّر تحقيقه بمعزل عنها.

والدور المصري المؤثر هذا لم يكن ايجابياً في كل الاحوال والاحيان. ولعلّ أكثر الحقب اتساماً بالسلبية، منذ العام ١٩٤٨، هي الحقبة التي كان فيها الرئيس محمد انور السادات على رأس الهرم الحاكم في مصر، والممتدة بين أواخر العام ١٩٧٠ وأواخر العام ١٩٨١. وهذا الكتاب، وهو في الاصل رسالة ماجستير، اذا ما أردنا التعرف به، بجملة واحدة، يختص في تبيان الآثار السلبية لسياسة السادات على القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، من خلال درس وتقويم اثنين من أخطر القرارات التي اتخذها في حياته، هما طرد الخبراء العسكريين السوفيات العام ١٩٧٢، وزيارة القدس المحتلة العام ١٩٧٧.

واضافة الى المقدمة، تنقسم مادة الكتاب الى بابين، يتفرع كل منهما الى فصول ومباحث عدّة. وفي المقدمة، اعتبر المؤلف ان أزمة صنع القرار هي من أهمّ الأزمات الكبرى التي تواجه دول المنطقة العربية، بصفة خاصة، ودول العالم الثالث، بصفة عامة؛ وان هذه الأزمة تكمن في الحدود بين صناع القرار ومؤسسات هذه العملية، في اطار أين يبدأ دور شخص ما، أو مؤسسة ما، وأين ينتهي لبيدأ دور شخص آخر، أو مؤسسة أخرى؟ كما تكمن في طبيعة هذه العملية، من حيث كونها مركزية، أو غير مركزية، ديمقراطية، أو غير ديمقراطية؛ وكذلك في تراطبات القرارات المتخذة مع الأهداف الاستراتيجية للدولة. ورأى ان هذه الأزمة هي سبب رئيس للتخبط الذي